

تحقيق

إنجاز 7% من المشروع بدلاً من 35%!

«الألياف الضوئية»: مسير السلحفاة للإنترنت الفائقة السرعة

بعد مرور أكثر من عام على إطلاقه، لا يزال مشروع مدّ الألياف الضوئية في بدايته. بحسب الخطة الموضوعية، كان يفترض أنه يكون ثلث المشروع قد أنجز حالياً، لكن ذلك لم يحصل. ما أنجز لا يتجاوز 7 في المئة. البطء في الإنجاز يعني خسائر مالية واقتصادية يصعب إحصاؤها. لكن المشكلة الأكبر ليست في ما سبق، بل في ما سيأتي. إذا بقي العمل على الوتيرة نفسها، فلت تكون السنوات الثلاث المخصّصة للمشروع كافية لإنجازه. وكذلك لت تكفي السنة الإضافية، التي يسمح العقد بتعديلها

بدأت فعلاً بتعميد الفايبر في أكثر من منطقة.

إيلي الفرزلي

أن يكون قد أنجز من مشروع الألياف الضوئية سبعة في المئة فقط، فهذا يعني أن الأعمال بالكاد بدأت. هذا ما يفسر ما يردده موظفون في أوجيرو (ربح شركات لبنانمة بعروضها الفائزة لا تعمل ولا يُرى موفظوها أو عمالها في السنترالات. بالرغم من أن هذا الكلام ليس دقيقاً، إلا أنه يعترّ تعبيراً واضحاً عن تأخر الأعمال. وهو ما تؤكده مناقشات لجنة الاتصالات التي وضعت يدها على الملف كجزء من رقابتها البرلمانية على أعمال وزارة الاتصالات، والتي يؤكد رئيسها النائب حسين الحاج حسن لـ«الأخبار»: «أن هدفها أمران: معرفة أسباب التأخير في التنفيذ، ومعرفة أسباب تغيير الخطط الخاصة بالمشروع، وتأثيرها بكلفه. لكن في الحالتين، يرى الحاج حسن أن التأخير غير مبرر، ولا سيما أن كلفته باهظة على المالية العامة».

تصريح غير صحيح

في 5 كانون الثاني 2018، أوضح وزير الاتصالات حينها جمال الجراح (قبل توقيع العقد) أنه «بحسب التوقعات التي وضعناها ستكون قادرين على تحقيق مبلغ مليار دولار كدخل أعمال الصيانة والدعم والتشغيل لخمس سنوات (علماً أن شركة «اور تيك» كانت قد قدمت عرضاً للتشغيل والصيانة بقيمة 16,8 مليون دولار)».

بعد سنة ونصف سنة يظهر جلياً أن هذا التصريح لم يكن مبنياً على أي وقائع أو دراسات علمية، بل كانت وتلفيته محصورة بتسويق المشروع الذي صدر القرار السياسي بتلزيمه لشركات خاصة. بالرغم من أن أوجيرو بإمكاناتها كانت قادرة على تنفيذ. أضف إلى أنها كانت قد

تعليل مساهمات الهيئة

حصلت هيئة أوجيرو على حصة الأسد من مناقشة موازنة وزارة الاتصالات في لجنة المال والموازنة النيابية. وبالرغم من إقرار موازنتها، إلا أنه علّق عدد من البنود التي طالب النواب بإيضاحات قانونية بشأنها بسبب الزيادة الملحوظة في العام الماضي. من هذه الزيادات كانت مساهمة الرواتب التي قفزت من 176 مليار ليرة إلى 190 ملياراً. بالرغم من تجميد التوظيف، أضف إلى أن ملفات 453 مياوما تخضع حالياً للتحقيق في مخالفتها قانون سلسلة الرتب والرواتب. بعد ادعاء النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة عليهم.

كذلك، جمّدت اللجنة بندي الصيانة (94 مليار ليرة) والتجهيزات (64 مليار ليرة) إلى حين تقديم الإيضاحات المطلوبة من قبل الهيئة.

كريدية وميتاني،

الخراط

القديمة اسمت

في التأخير

(هيلم

الموسوي)

لبي أم بي، أي ما مجموعه 74 مليون دولار، مقابل كفالة مصرفية دفعها الشركات بالقيمة نفسها.

تلك مرحلة مرّ عليها أكثر من سنة. والشركات التي قبضت الدفعة الأولى بين أيار وتشيرين الأول 2008 (بحسب تاريخ إصدارها الفاتورة) يُفترض أن تكون ذلك اكتبت على العمل منذ ما قبل ذلك التاريخ.

لم تحصل الشركات على أي دفعات لاحقة. وهذه إشارة أخرى إلى أن الأعمال لم تُنجز. لأن قبض الدفعات اللاحقة لا يكون إلا بموجب فاتورة صادرة عن الشركات بناء على محضر كشف شهري للأعمال المنقذة في كل منطقة.

ارقام متناقضة

كل من يُدقق في المستندات التي قدمتها أوجيرو إلى لجنة الاتصالات يكتشف أن المشكلة لا تعود إلى التنفيذ فحسب. الفوضى تبدأ منذ إطلاق المشروع. على سبيل المثال، يشير أحد المستندات بوضوح إلى أن الهدف تركيب 8000 علية (Active Cabinet) في السنترالات (كل علية مخصصة لـ137 مشتركاً فقط)، لكن في مستندات أخرى يتبين أن العدد



أوجيرو في خطر؟

بحسب المعطيات الغدّمة من هيئة أوجيرو إلى لجنة الاتصالات النيابية، لا تزال أوجيرو تحقق نمواً في عدد مشتركى الإنترنت. فقد زاد العدد الإجمالي للاشتراكات 11 ألف اشترك في عام 2018، لكن المقارنة مع عام 2017 تظهر تراجعاً في نسبة النمو. في ذلك العام زاد عدد المشتركين 38.278 ألفاً. الاستمرار على النوال ذاته يعني أن «أوجيرو» لن تتأخر قبل تحقيق نمو سلبي في عدد الاشتراكات. لكن لرئيس هيئة أوجيرو عماد كريدية، رأي آخر. هو يرى أن الوضع مستقر وأن مشتركى الإنترنت في زيادة مستمرة، بدليل أن الفصل الأول من عام 2019 سجل تركيب 4000 خط جديد. كريدية يطمئن إلى أن هذا العدد جيد في الوقت الحالي، خاصة في ظل مشكلة سرعة الإنترنت التي تحدّ من نمو عدد المشتركين عموماً. أضف إلى أن جزءاً من هؤلاء ينتظرون تركيب الفايبر ليبادروا إلى الاشتراك.

ينكر كريدية كل ما يُحكى عن حركة انتقال المشتركين من أوجيرو إلى الشركات الخاصة. يقول إن الأرقام تؤكّد أن الحصة السوقية لأوجيرو ارتفعت من 65 في المئة إلى 67,5 في المئة، مشيراً إلى أن المواطن اللبناني لا يزال يثق بالشركة الوطنية وبخدماتها. بالرغم من القدرة التنافسية الأعلى للشركات الخاصة. تلك الشركات تملك هامشاً أعلى لتقديم عروض أسعار وباقات لا تقوى أوجيرو، القيدة بمرسوم التعرفة، على مجاراتها. لأوجيرو مجال آخر للمنافسة هو نوعية الخدمة. فالهيئة المالكة لخطوط E1 تربط كل خط بـ16 مشتركاً على سبيل المثال، فيما تعمد الشركات إلى ربط 32 مشتركاً على كل خط. هذا عنصر، على أهميته، إلا أنه لا يكفي لمواجهة العروض الغرية من الشركات. لذلك، المطلوب مراجعة مرسوم التعرفة لتمتكن الهيئة من المنافسة. وبالفعل، يكشف كريدية عن اتجاه لتخصير مرسوم أسعار جديد (أسعار مخفّضة وخدمات إضافية كالساعات المفتوحة ليلاً) يقدّم قريباً إلى مجلس الوزراء، سيسمح إنا ما أقرّ بدفع خدمات الهيئة إلى الأمام، وبما يتناسب الأسعار والباقات الغدّمة من الشركات الخاصة. هذا المرسوم إنا وصل فعلاً إلى مجلس الوزراء، سيعني وضع الحكومة أمام مسؤولياتها تجاه المواطنين. هل ترفض المرسوم لأنه يؤدي إلى تراجع المداخل المباشرة لقطاع الاتصالات، من دون أن تباي بتأثيره الإيجابي في النمو الاقتصادي، أم توافق عليه. انطلاقاً من أن القطاع خدمة عامة قبل أن يكون بحاجة تبيض نديها؟

إلى أن يتضح مصير ذلك المرسوم، يُخشى أن يكون قد فات الأوان. فوزارة الاتصالات سمحت أخيراً بانتقال المشتركين بين مقدمي خدمات الإنترنت (ISP). هذا يعني أن أي مشترك مع أوجيرو أو مع الشركات الخاصة سيكون قادراً على نقل اشتراكه بمجرد توقيع ورقة النقل. ذلك، قبل أن كان على المشترك الباحث عن تغيير مقدم الخدمات. أن يلغي اشتراكه ثم يتقدم بطلب جديد إلى الجهة التي يرغب في الانتقال إليها، وهي آلية تحتاج عادة إلى نحو شهرين من الزمن. فهل قررت وزارة الاتصالات المغامرة بالسماح بنسرب المشتركين من أوجيرو إلى الشركات التي تقدم خدمات أرخص وأكثر تنوعاً؟ كريدية يؤكد بدايةً أن الهيئة أضافت، بناءً على طلب وزارة الاتصالات، النصة التقنية (Platform) التي تسمح بالانتقال بين مقدم خدمات وآخر، إلا أن عمل النصة لم يبدأ بعد، بانتظار اتفاق الشركات فيما بينها على مهلة النقل (بما يضمن للشركة السابقة الحصول على كامل مستحقاتها من المشترك).

يرفض كريدية التسليم بأنّ هذه الخطوة ستسهم في ضرب أوجيرو. هو بدايةً، ومن حيث المبدأ، يرى أن التنقل بين مقدمي الخدمات حقّ للزبون لا يجوز أن يكون مقيداً. ويجزم بأنّ الهيئة لا تتعرض على هذه الخدمة، ولا تخشى منها. بل تثق، ربطاً بالطلبات المقدمة إلى أوجيرو، بأنها ستسهم في زيادة عدد مشتركيهها.

الموضوع في اللجنتة: نعم، لا وجود لدراسات تفصيلية أسندت إليها الأرقام. لكن ما كتب قد كتب والمشروع انطلق على السوق، فيما على الأرض لا يزال يتلقّق بداياته. فهل سيكتمل؟ يؤكد رئيس مجلس إدارة سيرتا هشام عيتاني لـ«الأخبار»: إن الشركة موجودة حالياً في 60 سنترالاً من أصل 104 سنترالات. ويعلمن أنه أعدّ جدول سنترالات، وبالتعاون مع أوجيرو، لإنجاز 60 في المئة من السنترالات، وبالتالي تسليمها تباعاً بدءاً من الخريف المقبل.

التأخير يبرره عيتاني بالإشارة إلى أن المرحلة الأولى من العمل كانت تأسسية وخصّصت للمسح الميداني (الواقع الحالي، الخطط للمواطني والشركات، الطلب المتوقع، القدرة الخدمائية)، وبناءً على هذا المسح، تبين أن الخرائط المتوافرة في الوزارة قديمة ولا يمكن الركون إليها لبدء العمل، فعمل على تحديثها ربطاً بالمسح الذي أنجز، قبل البدء بالأعمال المدنية ومدّ الكوابل وتجابيات؟

رئيس هيئة أوجيرو عماد كريدية، يؤكد بدوره أن مشاكل كبيرة ظهرت في خرائط مسالك الكابلات، لأن

الإنبت 8 تموز 2019 العدد 3801 ■ الأخبار

سياسة

مشروع «فايبر أوبتيك»

الخصخصة تتسرّب عبر تعدّدية الصلاحيات

الملتزمة، وإن كان هذا الأمر لا يعفيها من مسؤولية التأخر في تنفيذ أشغال غير مرتبطة بعنصري الخرائط والمواصفات" يقول المصدر. بين هذه الوقائع، برزت مسألة تتعلق بلائحة الموزعين المقبولة. فالعقود تفرض على المتعهدين شراء التجهيزات من موردين معتمدين لدى الوزارة، على أن تبرز عرضين أو أكثر لكل صنف من الأصناف، إلا أن وزارة الاتصالات رفضت الكثير من العروض بذريعة عدم مطابقتها المواصفات، إلى أن تكثّر الأمر في كثير من الأصناف، ما أثار الكثير من الشبهات حول بعض موظفي الوزارة وعلاقتهم مع الموردين.

كذلك برزت مسألة مخطط التنفيذ.

هذه باختصار هي حال مشروع توصيل الألياف البصرية إلى جميع الأراضي اللبنانية. التأخير الأول سببه الاتفاق على آلية التنفيذ، ففي شباط 2018 أنهت أوجيرو دراسة وفرض عروض التزيم، لكن العقود لم توقع مع المتعهدين إلا بعد مرور سبعة أشهر. بين هذين التاريخين، أحيل الملف إلى ديوان المحاسبة للاستحصال على موافقة المسبة، إلا أن الديوان اشترط أن يحدّد آلية التنفيذ لمنح موافقته. وهذه الآلية

«خلقت تعذراً في المرجعيات المشرفة على تنفيذ المشروع وتضارياً في الصلاحيات» يقول مصدر مطلع. وهي تنض على أن تطلب أوجيرو الخرائط من دروس الشبكات في مديرية الإنشاء والتجهيز في وزارة الاتصالات، ثم ترسل إلى الشركات لتحديد مخطط للتنفيذ، ثم يخضع هذا المخطط لدراسة من قبل الشركة الاستشارية التي تضع ملاحظاتها عليه ويرسل كثير من المديرية العامة للإنشاء والتجهيز النحاس بما يضمن حدّاً أدنى للسرعة يبلغ 50 ميغابت/ثانية.

إذاً، أين يتمّ تركيب خزّانات ذكية، تقولوا أو رفضاً للمخطط... هذا يعني أن الاتفاق على المخطط كان خاضعاً لكثير من المواقفات والآراء التي تستقطب تجاذبات تقنية وقانونية وتجارية أيضاً، وكان بإمكان كل طرف أي يضع ملاحظات تؤدي إلى تعديل هذا بالفعل ما حصل. فقد تبينّ أن هناك عشرات المراسلات بين سنة أطراف لم تتوافق على المشروع بصيغة واحدة موحّدة. مضمون المراسلات، في غالبيتها، يتعلق بالموافقة على خرائط التنفيذ والمواصفات التقنية للكابلات وصار من الماضي بحسب كريدية، الذي ابلغ «الأخبار» أن الأمور حلّت والعمل انطلق وقد أنجزت حتى الآن سنترالات بعددات ووبر اليباس والبحصاص وبيرمانا والحمرنا وراس بيروت والنخطة.

30 في نهاية العام

ما يقوله كريدية وعيتاني يتبناه وزير الاتصالات محمد شقير. يتفهم التجبريات، ويكشف لـ«الأخبار» أن الشركات تعهدت له بالإنهاء من 30 في المئة من الأعمال مع نهاية العام. التأخير قد يكون له ما يبرره فعلاً، لكن هل يعني ذلك الوزارة من تطبيق المادة 12 من دفتر الشروط، التي تشير إلى أنه «إنما عجز الملتزم عن إنجاز أو تنفيذ أي جزء من الأشغال الواجبة ضمن الوقت المحدد يطبق عليه عن كل يوم تأخير غرامة نقدية قدرها واحد بالآلاف من قيمة الأشغال غير المنقذة في الموعد المحدد»؟

5

الأسرار

مشروع «فايبر أوبتيك»

لدى الدولة، إذ إن حق الوصول إلى الخدمات بالتوعية والجودة نفسها يجب أن يكون متساوياً بين الجميع، لكن في ظل محدودية الموارد المالية يصبح هذا السؤال محورياً.

وبحسب المصادر، فإن الفرق بين كلفة مدّ الفايبر إلى المنازل، وكلفة مدّه إلى الخزّانات الذكية وتركيب هذه الأخيرة كبير. كلفة توصيل الفايبر إلى الخزّانات وتركيبها أقل بكثير من كلفة توصيل الفايبر إلى كل منزل بما فيها من حفر وتجهيزات إضافية قد لا تترجمها الوزارة من الأصفاف، وهو هذا الإطار، برزت مسائل مماثلة في المشروع التجريبي، إذ تبينّ أن عدد طلبات الاشتراك الحصول على خدمات الإنترنت عبر الفايبر أقل بكثير من المتوقع، وهو الأمر الذي لم تتوافق عليه الأطراف المعنية بالإشراف على التزيم. هناك جهة كانت تسعى إلى توسيع عمليات مدّ الفايبر في مقابل جهة سعت إلى توسيع عمليات تركيب الخزّانات «الأسارن مرتبطان بالعنصر الأول للتعرفة، أي لائحة الموردين المقبولين وما ينشأ حول هذا الأمر من شكوك وفساد». تقول المصادر.

أخيراً، تبينّ أن وزير الاتصالات تلقى مراسلات من شركات مقدمي خدمات الإنترنت (الشركات الخاصة) تستغلّ هذا التأخير لتطلب السماح لها بمدّ شبكات «فايبر أوبتيك» على حسابها. وقد حاول وزير الاتصالات في مرحلة من المراحل فرض هذا النوع

في المرحلة من المراحل فرض هذا النوع من الخصخصة لجزء من المشروع وبحسب مصادر تجارية، لم واصل الوزير ضغوطه لمنح الشركات موافقة على طلبها لاصبح بإمكان الشركات امتلاك شبكة فايبر أوبتيك بشكل مخالف للمرسوم 3960 الذي ينض على أنه يمكن للشركات مدّ الشبكات حيث ينعثر على أوجيرو. لكن الأمر لم يكن متعذراً على أوجيرو، بل كان يتنوبه التأخير قد يكون مقصوداً في كثير من المديرية والهدف من الطلبات أن الشركات تسعي إلى السيطرة على حصص سوقية مسبقاً قبل وصول أوجيرو. وما يميّز هذا الاستنتاج أن هناك شركات قدمت طلبات للبلديات بمدّ فايبر أوبتيك في الهواء على عمدة) للوصول إلى المشتركين الذين يمتلكون جدوى اقتصادية مريحة وخصوصاً أن بعض الشركات تتحضر لتقديم سلّة من الخدمات، مثل الداتا والإنترنت والفيديو. استحواذ هذه الشركات على الزبائن قبل انتهاء مشروعها يعني فوزها بخصص سوقية كبيرة، فيما أوجيرو مكبّلة بأسعارها التي تحدّد براسيم في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الاتصالات، وهي في كل الأحوال أغلى من أسعار الشركات بنحو 30%».

كلمة مدّ الفايبر إلى المنازل اعلمه مع كلمة مدّ الفايبر إلى الخزّانات الذكية (هيلم الموسوي)



الأخبار